قضية الأحياء المخالفة لشروط التنظيم المدني في أطراف بيروت الجنوبية

عماد حبيب هاشم* - علي قاسم الصمد**

مشكلة تتداخل فيها عناصر سياسية وطائفية- اجتماعية. مشكلة تحتاج إلى حلول جذرية وقوانين خاصة. مشكلة من أكثر مشاكل الضاحية الجنوبية للعاصمة اللبنانية بيروت، تعقيدًا، أنها من بين المشاكل التي تحتاج إلى تركيز واهتمام مباشر من الهيئات التي تبحث عن فرص لما يشاع في هذه الأيام عن نوايا تنموية وإصلاحية وخلافها.

يطرح البحث إذًا، قضية الأحياء المخالفة لشروط التنظيم المدني في أطراف بيروت الجنوبية، ولا سيما منها: "حي السلم"، و"تجمع نهر الغدير - الليلكي"، نظرًا لحساسية موقع الحيين، إذ يلاصقان "مطار رفيق الحريري الدولي - بيروت"، فيكتفي البحث بتوصيف الوضع الحالي، فيضيء على أبرز المشكلات التي تتخبط بهما العينتان المستهدفتان بالدراسة على صعيدي البشر والحجر، بهدف أن يصار إلى معالجة الوضع من قبل الجهات المعينة، قبل تفاقم المشكلة، واستحالة المعالجة مستقبلاً.

- نبذة تاريخية

الضاحية الممتدّة على مساحة نحو 28 كلم[2]، كانت مجرد بساتين من الزيتون والحمضيات قبل ثمانينات القرن الماضي، وتحولت تدريجيًّا إلى حزام بؤس نتيجة النزوح الكثيف. حينها، اتسع البناء العشوائي تدريجًا، وقضى الباطون على البساتين التي تحولت إلى أبنية تتسع للوافدين الجدد.

كانت الضاحية في الماضي، عددًا قليلا من البيوت المتواضعة المحاطة بالبساتين. بدأ التوافد إليها في العام 1948 من قبل العائلات الفلسطينية مع إنشاء المخيمات. ونزح عدد من سكان البقاع نتيجة الأوضاع



صورة 1: منطقة حي السلم ومحيطها في ضاحية بيروت الجنوبية- المصدر: جريدة المدن الالكترونية - علي علوش 2016

المعيشية الصعبة في مناطقهم، ففضلوا العيش في بيروت للعمل. هذا بالإضافة إلى الاجتياحات الإسرائيلية على مدى السنوات التي أجبرت الجنوبيين على النزوح.

التمدد الأكبر كان في العام 1975، تزامنًا مع الفرز السكاني والطائفي للمناطق، ونزوح آلاف القاطنين في النبعة وبرج حمود وسن الفيل إلى الضاحية. ومع الوقت كبرت العائلات، وازداد عدد السكان بشكل سريع.

لا يزال عدد من الأبنية في الضاحية مسجلًا كبساتين في عقود البيع والشراء في دوائر بعبدا. كما أنّ التنظيم المدني شبه غائب عن المنطقة بشكلٍ كامل. إنّ الوضع القانوني للضاحية تحسّن، وعدد المخالفات تقلّص، والدليل هو ارتفاع أسعار الشقق بشكل كبير. أما منطقة "حي السلم" حيث النسبة الأعلى من المخالفات، فـ"هي منطقة بُنيت خلافًا للقانون. وكانت قيد الدرس، وهي لا تتبع لبلديات اتحاد الضاحية، بل هي امتداد سكاني لها، كالحدث والشويفات".

مخاطر البناء غير القانوني تتمثل في العشوائية الهندسية للأبنية غير النظامية، والازدحام السكاني، وقلة مواقف السيارات وانعدام المساحات والأرصفة (بسبب عدم وجود تراجعات). كما تشكل هذه الأزمة خطرًا على السلامة العامة.

إذًا، تضم أطراف بيروت الجنوبية عددًا كبيرًا من السكان، نسبةً إلى مساحتها. الأبنية العشوائية تزيد من الازدحام السكاني وأزمة السير والتلوث، في حين تغيب الدولة، بشكل مقصود، أو غير مقصود، عن الرقابة المطلوبة للحدّ من المخالفات، وللتنظيم المدني.

1- حي السلم

كان "حي السلم" سابقًا، جزءًا من صحراء الشويفات ويعرف بالعمروسية. وأحيانًا لا يمكن التفريق بين تسميتين تشيران إلى "حي السلم" هما العمروسية والحي نفسه.

بدأ تطور حي السلم في بداية الأربعينات من القرن الماضي مع موجات نزوح أهل القرى البقاعية نحو بيروت. كانت غالبية الأراضي تعود إلى وقف طائفة الروم الأرثوذكس، وبعضها الآخر كان أملاكًا خاصة. كان الحي حينها عبارة عن منازل صغيرة استخدمها قاطنو المنطقة الذين قدموا للعمل في الزراعة، وذلك عبر استئجارها أو "ضمنها" من أصحابها المسيحيين.

بدأت الحركة العمرانية تشهد وتيرة تصاعدية في الحي في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، حيث بدأ "حي السلم" يشهد زيادة في أعداد الوافدين من قرى بعلبك وبلداتها ومنها: بريتال، وإيعات، ويونين، وشعت، والنبي عثمان، وشمسطار، واللبوة، والهرمل، ومجموعات كبيرة من قرى النبي شيت، وذلك حتى ثورة 1958[1]. وقد شكلت هذه المرحلة تحولًا أساسيًا في النمو السكاني للحي مع بداية وفود عائلات جنوبية اثر الإعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان. رخص الأرض وسهولة البناء فيها كان العنصر الحاسم في الاستيطان، وفي الوقت الذي كان يوجد أقل

من 7 منازل في العام 1955 ارتفع هذا العدد إلى حوالي 9 آلاف منزل في العام 1982، أي أصبح عدد سكان الحي في فترة 27 عامًا ما يقارب الـ65 ألف نسمة[2].

خلال تسعينات القرن الماضي، شهد "حي السلم" تحولًا جديدًا، حيث وفد إليه العديد من العائلات التي كانت تسكن وسط بيروت، وتحديدًا سكان منطقة وادي أبو جميل الذين شملتهم قرارات الإخلاءات والتعويضات التي انتهجتها الحكومة اللبنانية ضمن سياسة عودة المهجّرين، ما أدى إلى زيادة عدد المقيمين في أحزمة البؤس حول العاصمة.

تقدر مساحة حي السلم بـ2,7 كلم^2، يمتد غربًا من "ثانوية دار العلوم" حتى النهر وبمحاذاة المطار، وشمالًا حتى "مدرسة المصطفى"- الغدير، وشرقًا حتى مفرق الموقف الجديد في "حي السلم" مع متفرعاته، وجنوبًا حتى الجامعة اللبنانية و"قرية الصدر النموذجية". وقد تمت تسمية معظم الشوارع فيه نسبةً إلى أسماء العائلات (حي بيت عبد الساتر، وحي آل حيدر، وحي بيت الحولي، وحي باقر بيت عبد الساتر، إلخ.) أو أسماء القرى (حي الهبارية، وحي شقرا). أو حتى نسبة إلى المنشآت العمرانية (حي الجامعة، وحي الحسينية، وحي مدينة العباس، وحي العبارة).

لا حدود ثابتة "لحي السلم"، بمعنى أنه يتوسع دائمًا نتيجة دخول عناصر جديدة إليه؛ فهو يتوسع جنوبًا بإتجاه الجامعة اللبنانية في الحدث، ومن الجنوب الشرقي باتجاه حي كفرشيما، ويتصل البناء بين هذين الحيين، من الغرب تشرف حدود الحي على المطار، ومن الشمال تفصله عن المريجة "عبارة" قديمة هي بوابة الحي الشمالية.

أ - السكان

تتفاوت الأرقام المتعلقة بعدد سكان "حي السلم" بسبب غياب أي دراسة إحصائية دقيقة. فقد تراوحت التقديرات لدى البعض بين 120000 و150000 نسمة، لتصل لدى البعض الآخر إلى 250000 نسمة. إلا أنه يرجح أن عدد السكان لا يتجاوز 150000 نسمة، منهم 98% من الجنسية اللبنانية، إلى بعض الأجانب من السوريين والعراقيين والمصريين والتابعية السيريلنكية[3].

صورة رقم: 2 - الشارع الرئيس في حي السلم- المصدر: الباحث، 2017



وتتكون غالبية مجتمع حي السلم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و35 سنة. كما يتراوح متوسط حجم الأسرة بين 5 و6 أفراد.

ب – المباني والمساكن

يملك السكان الأرض التي تقع عليها منازلهم بواسطة سندات تمليك من الدوائر العقارية في عقارات مقسمة إلى 2400 سهم. وفيما كان البناء لا يمكن أن يتعدى الـ20% من مساحة الأرض لتصنيفها منطقة صناعية، فأن المخالفات تعدّت هذه النسبة إلى المساحة بأكملها.

تُعاني غالبية المباني من سوء نوعية مواد البناء المستخدمة، كونها بنيت من دون رقابة أو متابعة من قبل متخصصين، ومن دون الالتزام بالمواصفات والمعايير المفترضة في عملية البناء في كثير من الأحيان.

يضم "حي السلم" عددًا من التجمعات السكنية الكبيرة، وأبرزها: مجمع البركات، ومجمعات الجنان والوفاء، ومدينة العباس، وحي الملاك. أما أبنية حي السلم قديمها وحديثها، فهي أبنية في غالبيتها، مخالفة للقوانين، فضلًا عن تشييدها من دون تراخيص، ولم تأخذ بقانون "التراجعات" والارتفاع وعامل الاستثمار، كما أنها لم تأخذ بشروط أخرى كتأمين موقف للسيارات.

ج – البنى التحتية

تعاني البنى التحتية في منطقة "حي السلم" من وضع سيئ على مختلف الأصعدة: الطرقات والمياه والصرف الصحي والكهرباء والهاتف. ويعدّ تدخل البلدية محدودًا مقارنةً بحجم الاحتياجات الكبير، وهو يقتصر على تصليح الأعطال في حال حدثت. وغالبًا ما تستجيب البلدية لطلبات تصليح هذه الأعطال بعد تدخل الفعاليات الحزبية والأهالي. تتبع الطريقة ذاتها أيضًا لحثّ الهيئات الرسمية على التدخل في حال حصول أعطال.

المصدر: مديرية الشؤون الجغرافية - الجيش اللبناني

خريطة رقم1: امتداد البناء العشوائي في حي السلم

إن طرقات "حي السلم" العامة والداخلية سيئة جدًا، وهي غير صالحة في غالبيتها للسير أو لاستخدام السيارات. وهي ضيقة وجميعها من دون أرصفة، ومليئة بالحفر الكبيرة على مدار السنة.

منذ الخمسينات من القرن الماضي تم تمديد شبكة مياه رئيسة شملت في حينها 15 اشتراكًا رسميًا، وهي اليوم تشمل حوالي 500 مشترك.

لكن هذه الشبكة قديمة لا تفي بحاجات المنطقة الحالية. يعتمد الكثير من أهالي الحي على تأمين حاجتهم من المياه على الآبار التي يتم حفرها في المنطقة من قبل السكان. إذ يعتمد حوالي 90% من منازل "حي السلم" على الآبار الارتوازية المشتركة كما على الآبار الخاصة، يفوق عدد الآبار 500 بئر رئيسة مرتبطة بالشبكة الرئيسة المهترئة[4]. يشحّ معظم هذه الآبار في فصل الصيف، وتختلط مياه الآبار مع شبكة الصرف الصحي، ما يؤدي إلى تلوثها.

تعود شبكة الصرف الصحي الموجودة في الحي إلى بداية الستينات من القرن الماضي، كما أن معظم مباني "حي السلم" هي موصولة بالشبكة العامة التي أصابها الاهتراء بسبب القدم وانعدام الصيانة. ويصل المجرى الرئيس لشبكة الصرف الصحي إلى نفق المطار، ويصبّ في البحر، من دون أي عملية تكرير.

مع توسع الحي الكبير بطريقة عشوائية عبر السنين، عمدت نسبة ضئيلة من المباني إلى التخلص من المياه المبتذلة عبر حفر الجور الصحية.

يمكن تلخيص المشاكل المرتبطة بالكهرباء بمسألتين أساسيتين: النقص في عدد المحولات الكهربائية العائدة إلى شركة كهرباء لبنان والتي تعمل على تغذية الحي بالطاقة وهي لا تسد الحاجة الفعلية المطلوبة، والتعديات المختلفة على شبكة الإنارة وعلى المحولات الخاصة.

إن قلة من المقيمين مشتركة في شبكة الهاتف (حوالي 50 مشتركًا) بسبب عدم وجود شبكة تلبي الحاجة المحلية الكبيرة[5].

د– الوضع البيئي

يمر في "حي السلم" نهر الغدير الذي ينبع من كفرشيما. إن الوضع البيئي في حي السلم متدهور بشكل عام؛ فالحي يقع ضمن منطقة صناعية يكثر فيها تلوث الهواء والمياه والرمي العشوائي للنفايات إضافة إلى تلوث نهر الغدير.

هـ– الخدمات الاجتماعية

على صعيد الخدمات التعليمية، معظم المدارس الموجودة في "حي السلم" هي مدارس خاصة، فيما هناك مدرستان رسميتان على أطراف الحي. يقدر عدد تلاميذ الحي في المراحل المدرسية والجامعية بين 35000 و50000 تلميذ. إن غياب المدارس الرسمية داخل الحي، ولا سيما عدم وجود أي ثانوية رسمية في الجوار، أدى إلى توقف عدد كبير من التلاميذ عن متابعة دراستهم الثانوية، ليلتحقوا بسوق العمل باكرًا.

على صعيد الخدمات الصحية، يوجد في المنطقة حوالي 10 مستوصفات ومراكز صحية.

و- الوضع الاقتصادي

تختلف القطاعات المهنية التي ينتمي إليها العاملون في منطقة "حي السلم"؛ ففي حين ينخرط الكثير من أبناء المنطقة في السلك العسكري من جيش وقوى أمن داخلي (40%)، يلاحظ أن نحو 30% من السكان يعملون كسائقين عموميين لسيارات الأجرة و"الفانات" (أي حافلات نقل صغيرة) التي تشكل ظاهرة مميزة. ويعمل آخرون في قطاع التجارة وبخاصة في مجال الألبسة. كما يعمل البعض في الزراعة والمهن الحرة، وهناك موظفون في شركات أمن خاصة، وفي المعامل المجاورة للمنطقة كمياومين. وتعمل نسبة قليلة من الإناث في مجالات مختلفة (في المعامل والمحلات التجارية وتصفيف الشعر والتجميل...). يشهد "حي السلم" نسبة من البطالة المقنّعة التي قد تصل إلى 50% وتطاول الشباب بشكل ملحوظ[6].

ز- وسائل الترفيه والرياضة

توجد في "حي السلم" أماكن للتجمعات تنظم فيها مناسبات واحتفالات اجتماعية ودينية (مثل الحسينية، وقاعة مدينة العباس). وتنتشر في كل حي مراكز انترنت وألعاب إلكترونية تستقطب بالدرجة الأولى، الشباب والشابات. إلاّ أنه لا توجد أماكن عامة لممارسة الرياضة والألعاب المختلفة.

ح- المؤسسات والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية

تغيب المؤسسات الحكومية بشكل عام عن منطقة "حي السلم"، ويقتصر وجودها على مركز الخدمات الإنمائية التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية الذي يطاول إطار عمله المريجة والليلكي، وجزءًا من تحويطة الغدير و"حي السلم" وصولًا إلى مثلث خلدة. يضم المركز خمسة أقسام: القسم الصحي، الشؤون التربوية، الشؤون الاجتماعية، الأبحاث

خريطة رقم : 2 – امتداد البناء العشوائي في منطقة الليلكي

والدراسات، والشؤون الإدارية.

على مستوى الجمعيات الأهلية والكشافة، يوجد عدد قليل من الجمعيات الأهلية الفاعلة والجمعيات الكشفية. أما على صعيد الأحزاب السياسية، فهي متعددة، إلا أنها تختلف من حيث حجمها وفعاليتها على الأرض ومنها: "حزب الله"، وحركة "أمل"، و"الحزب السوري القومي الاجتماعي"، و"الحزب الشيوعي اللبناني".

2- تجمع نهر الغدير – الليلكي

تتميز هذه المنطقة بوجود نسبة تلوث عالية وبخاصة تلوث الهواء ومياه النهر، إضافة إلى الرمي العشوائي للنفايات، وفيضان النهر خلال فصل الشتاء بسبب المساكن غير الشرعية التي أقيمت على ضفافه، ووجود نشاط زراعي بسيط بخلاف باقي أحياء "حي السلم"، ويلاحظ غياب أو قلة وجود مؤسسات اجتماعية وصحيّة وتربويّة وأندية شبابية في المنطقة.

أ- نبذة تاريخية

بدأت حركة التطور في هذا المنطقة في الثمانينات من القرن الماضي، وتوسعت خلال السنوات اللاحقة لتشكل اليوم نسيجًا عمرانيًّا عشوائيًّا وأحيانًا غير شرعيّ.

أول الوافدين إلى هذا المنطقة هم أصلًا من قرية يونين البقاعية، فعملوا في الأراضي الزراعية المحيطة بالنهر، ثم لجأ في ما بعد، إلى المنطقة، أهالي من قرى جنوبية (مثل مارون الراس، وشبعا، وميس الجبل والطيبة...) إثر الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان، فعملوا في المصانع في الشويفات. ومع تضاؤل فرص الوافدين للعودة إلى قراهم، تغير النمط العمراني للمساكن، وتحولت بيوت الأكواخ المشيدة بمواد مؤقتة (خشب واترنيت) إلى مساكن استخدمت فيها مادة الباطون الصلبة.

يعدّ تجمع نهر الغدير اليوم منطقة منكوبة بيئيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا. يحدّ تجمع نهر الغدير، "معمل كنفاني للرخام" شمالًا، بلدة الشويفات جنوبًا، كلية العلوم شرقًا، معمل النفايات وحدود المطار غربًا. يتبع إداريًّا لبلدية الشويفات وعقاريًّا للعمروسية.

اعتدى السكان الوافدون إلى المنطقة، على الأراضي بهدف تأمين المساكن لعائلاتهم. إن كل المساكن الواقعة على ضفاف النهر هي غير شرعية. وتنقسم المنطقة إلى ثلاثة أحياء أساسية: حي كنعان أو بعلبكي، وحي الزهراء، وحي العرب أو الأرامل.

تنتمي نسبة عالية من العائلات التي تقطن هذه الأحياء إلى قرى وبلدات بقاعية وأخرى جنوبية. يتراوح عدد السكان بين 10000 و15000 نسمة مع كثافة سكانية مرتفعة، خاصة في حي كنعان وحي الزهراء. إن البنية الديموغرافية فتية إذ تقدر نسبة السكان ذات الفئة العمرية أقل من 20 سنة بـ40% من مجموع عدد السكان. يتراوح متوسط حجم الأسرة بين 5و6 أفراد[7].

ب – المباني والمساكن

سادت في هذا المنطقة منذ نشأتها وحتى الثمانينات من القرن الماضي، المساكن المبنية من "الاترنيت"، ثم تحولت

غالبيتها، مع مرور الزمن، إلى مساكن من الباطون. ويمكن التمييز بين نمطين من المساكن:

– النمط الأول: وحدات سكنية مستقلة تتواجد غالبيتها على ضفاف نهر الغدير. هذا النمط من المنازل هو مشابه إلى حدّ كبير للنمط الريفي، حيث يلاحظ عند مدخل المنزل، وجود ساحة كناية عن "سطيحة"، إضافة إلى ساحة "شبه خضراء" في الخلف تربى فيها الدواجن.

– النمط الثاني: مبانٍ تضم مجموعة من الوحدات السكنية. وهذا النمط هو أقرب إلى الطابع العمراني المديني، ويتواجد في محيط النهر. تتضمن المباني ثلاثة إلى أربعة طوابق، ومتوسط عدد الشقق السكنية فيها هو حوالي ثماني شقق في كل مبنى. لا يتعدى عدد الغرف في كل شقة الغرفتين (دون توابعها). تتفاوت خصائص المباني والمساكن بين أحياء المنطقة الثلاثة.

يتراوح عدد المباني في المنطقة بين 250 و300 مبنى، تطغى عليها وجهة الاستخدام السكنية (90%).

يقدر عدد المساكن بـ3000 وحدة سكنية، منها 55% في حي كنعان و30% في حي الزهراء، و15% في حي الأرامل والعرب[8].

ج- البنى التحتية

يعدّ وضع البنى التحتية في المنطقة سيئًا جدًا، والمشاكل المرتبطة بها عديدة على المستويات كافة: الطرقات والمياه (استعمال وشفة)، والصرف الصحي والكهرباء؛ فالشبكات الموجودة قديمة ولم تعد تتلاءم مع الحاجات المتزايدة للسكان التي رافقت نموهم الديموغرافي. إضافةً إلى ذلك، لا تؤمن البلدية الصيانة الدورية لهذه الشبكة.

معظم الطرقات التي تربط أحياء المنطقة ببعضها البعض وبباقي منطقة "حي السلم" هي غير مؤهلة، وتكثر الحفر على الطرقات ولا توجد أرصفة. إضافةً إلى ذلك، تشكل العبّارات الثلاث التي تربط المنطقة بباقي أحياء الحي، خطرًا على السلامة العامة بسبب عدم وجود حواجز على أطراف جسرين اثنين. ويزيد الوضع سوءًا خاصة خلال فصل الشتاء، حين يفيض النهر ويجرف معه تربة الأراضي الزراعية المجاورة له، ما يُحوّل الطرقات إلى مستنقعات موحلة.

على صعيد المياه، جميع المساكن في المنطقة غير موصولة بشبكة مياه الاستخدام، ويعتمد معظم الأهالي في هذه المنطقة، على الآبار الارتوازية للحصول عليها، وتشحّ كميتها خلال فصل الصيف. يلاحظ الغياب الكامل لشركة المياه العامة. أما من حيث نوعية المياه، فهي بمعظمها، ملوثة بالمياه الآسنة من شبكة الصرف الصحي. إلى ذلك، لا تتوافر أيضًا مياه الشفة، وجميع سكان المنطقة يعتمدون على مصدرين أساسيين للحصول عليها: شراء مياه الشفة من الباعة الجوالين أو المحلات الموجودة في المنطقة.

في ما يتعلق بالصرف الصحي، تعتمد 60% من المساكن الواقعة في المنطقة على شبكة الصرف الصحي القديمة العهد

التي تصبّ في البحر، في انتظار إنجاز مشروع محطة الغدير. تتفجر قنوات هذه الشبكة خلال فصل الشتاء، ما يؤدي إلى تلوث المياه الجوفية من جهة، وإلى تحول الشوارع إلى برك مياه مبتذلة من جهة ثانية. وتقوم نسبة كبيرة من المساكن الواقعة على ضفاف النهر، بتصريف المياه المبتذلة مباشرة في النهر، ما يزيد من أزمة تلوثه.

د- الوضع البيئي – أزمة نهر الغدير

تميزت المنطقة في العقود الماضية، بمساحاتها الخضراء الزراعية ومناظرها الطبيعية بسبب وجود النهر الذي كان يروي الأراضي. وفي حين كان هذا الموقع غنيًا بمواقعه الطبيعية، تحول مع الأيام ليصبح نموذجًا للكوارث البيئية التي وصلت إلى حدّ يصعب إدارتها والحدّ منها؛ فالمشاكل البيئية التي تعاني منها المنطقة عديدة، وينتج عنها تلوث كبير للمياه (الجوفية والنهر) والهواء والتربة.

أما أبرز العوامل التي أدت إلى هذه المشاكل فهي ممارسات الإنسان غير السليمة، وأهم أسبابها عشوائية أوجه استخدام الأراضي وتنوعها. فتتوافر في المنطقة وفي محيطه، نشاطات صناعية وزراعية وسكانية متعددة ومتشابكة، تسبب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة التلوث الكبير الذي يشهده اليوم هذا الموقع.

– أزمة "نهر الغدير"

تبلغ مساحة حوض نهر الغدير حوالي 4000 هكتار. تحدّ النهر من الشمال مناطق: برج البراجنة، والمريجة، والليلكي، والحدث، وبعبدا، واليرزة، والجمهور، وعاريا، والكحالة، وعاليه، ومن الشرق مناطق: عاليه، وعين الرمانة، والقماطية، وسوق الغرب، وعيتات، وشملان، ومن الجنوب مناطق: شملان، وبشامون، ودير قوبل، وحارة القبة، والشويفات، ومن الغرب مناطق: صحراء الشويفات، و"حي السلم"، وتحويطة الغدير، وبرج البراجنة.

ترفد نهر الغدير عدة مجمعات مائية طبيعية هي عبارة عن مجارٍ كونتها الطبيعة عبر العصور في الوديان والمنخفضات (مثل خندق وادي الجوار، ومجرى وادي سعادة، ووادي عين الدكة الواقعة بين الجبال)، إضافة إلى مياه 14 ينبوعًا موسميًا وعيون آنية.

صورة رقم 3: مجرى نهر الغدير قرب "حي السلم" - المصدر: الباحث 2016



تتعدى مشكلة تلوث نهر الغدير نطاق "حي السلم" والشويفات لتشمل مجمل البلدات التي تقع ضمن حوضه (25 بلدة).

تفاقمت مشكلة نهر الغدير عبر السنين كي تشكل اليوم احدى أهم الكوارث البيئية. تعود أسباب تلوث النهر بشكل أساسي إلى استخدامه كمكبّ لمختلف أنواع النفايات المنزلية والصناعية (السائلة والصلبة منها)، فتمتزج مياه النهر بالمياه المبتذلة والنفايات السائلة الصناعية وتحوله إلى مستنقع يتغير لون مياهه على مدار السنة، فيتحول إلى الأزرق والأحمر في بعض الأحيان.

يسبب هذا التلوث الكبير ضررًا مباشرًا على صحة السكان، فتتكاثر الأمراض (أمراض الجهاز الهضمي والجهاز التنفسي بشكل خاص). إضافةً إلى ذلك، وبسبب التعديات العمرانية الحاصلة على ضفاف النهر وضيق مجراه، يفيض النهر سنويًّا على المساكن مسببًا كارثة للسكان.

لقد درست جهات عدة معالجة مشكلة نهر الغدير المزمنة، ومنها دراسة "مجلس الانماء والإعمار" من أجل إعادة تأهيل مجرى النهر وتوسيعه بطرق هندسية ملائمة. إلا أن تأمين الموارد المالية الضرورية، وحلّ مشكلة التعديات والمساكن غير الشرعية المبنية مباشرة على ضفاف النهر، حالا دون تنفذ ذلك المشروع.

هـ - الوضع التعليمي

تقتصر الخدمات التعليمية في المنطقة على "ثانوية دار العلوم" وهي مدرسة خاصة تؤمن التعليم للمراحل الإبتدائية والمتوسطة وتستقطب نسبة كبيرة من الطلاب الذين يسكنون في تجمع نهر الغدير تقدر بـ30,7% من مجموع طلاب المدرسة (حوالي 615 تلميذًا من أصل 2000 تلميذ من سكان المنطقة). يلتحق باقي التلاميذ (حوالي 1400 تلميذ) بالتعليم الرسمي، وتقع المدارس الرسمية على أطراف "حي السلم" أو خارجه (مثل: العمروسية الإبتدائية الرسمية والعمروسية المتوسطة الرسمية).

إلى ذلك، يعدّ الوضع التعليمي لسكان المنطقة مقبولًا بشكل عام؛ إذ إن حوالي 70% من الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و16 سنة يتابعون تحصيلهم العلمي، إلا أن نسبة الجامعيين هي ضئيلة جدًا، وتنحصر الأمية في السكان البالغين والمسنين (حوالي 15% من مجموع السكان)[9].

و- الوضع الصحي

يعاني تجمع نهر الغدير من وضع صحي سيئ جدًا. فالمشكلة لا تقتصر على افتقار المنطقة إلى الخدمات الصحية الضرورية للسكان فحسب، بل تتفاقم بسبب تعرض السكان بشكل خطير للأمراض العديدة نتيجة الوضع البيئي المتدهور. يوجد في المنطقة صيدلية واحدة ولا تتوافر في المنطقة خدمات الاسعاف لتلبية حالات الطوارئ.

إن المركز الصحي الأقرب من المنطقة هو مركز السلام الطبي، ويقع على أطراف المنطقة (قرب حي كنعان).

تنعكس مشاكل التلوث البيئي ولا سيما تلك المتعلقة بتراكم النفايات في النهر

وفي المكبّات غير المؤهلة، على المحيط السكني وجواره، ما يؤدي إلى انتشار الأمراض في الجهاز الهضمي والكلى (أمراض جرثومية تطاول خاصة البالغين)، وفي الجهاز التنفسي (خاصة الربو وتطاول الأطفال على وجه الخصوص)، وذلك على مدار السنة. وفي فصل الصيف، تكثر الروائح والبعوض والحشرات نتيجة انبعاث رائحة النفايات التي تُرمى عشوائيًا في النهر وفي المكبّات غير المؤهلة.

يضاف إلى ذلك تلوث الهواء بسبب انبعاثات المصانع الواقعة في المنطقة ومحيطها، والرطوبة العالية داخل المساكن الواقعة في الأحياء الضيقة التي لا تدخل إليها أشعة الشمس.

ز - الوضع الاقتصادي

ينحصر النشاط الاقتصادي المحلي في عدد من الصناعات الخفيفة/المحترفات (خاصة في حي الأرامل)، وهو يتضمن معملًا للحجارة، وعددًا من ورش تصليح السيارات (ميكانيك وحدادة وبويا) ونجارة. أما النشاط التجاري، فيضم عددًا قليلًا من محلات السمانة والخضار (خاصة في حي كنعان).

يقدر حجم القوى العاملة بـ40% من مجموع السكان، تتوزع على ثلاثة قطاعات أساسية: الوظيفة في القطاعين العام والخاص، والقطاع الزراعي، والمهن الحرة. على مستوى الوظيفة في القطاع العام، يعمل معظم المقيمين بشكل أساسي في السلك العسكري (قوى الأمن والجيش والأمن العام). هناك نسبة أقل من المقيمين الذين يعملون في مطار رفيق الحريري الدولي.

أما على مستوى الوظيفة في القطاع الخاص، فتعمل نسبة لا بأس بها في قطاع النقل (سيارات أجرة وفانات خاصة لنقل الركاب)، فيما يعمل البعض الآخر، وبشكل مياوم، في المعامل المجاورة للمنطقة كمعمل "غندور"، ومعمل "البيبسي"، و"الفانتازيا"، ومزارع الدجاج وغيرها. ولا يزال يعمل بعض المقيمين في القطاع الزراعي (حوالي 10%)، وهذا النشاط محصور في بعض العائلات. أما القطاع التجاري والمهن الحرة، فهو محدود نسبيًا.

إن مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي محدودة، إذ لا تتعدى نسبة النساء العاملات 15% من مجموع الفئات العاملة في المنطقة. أغلبية النساء يعملن في المصانع بشكل مياوم[10].

ح- المؤسسات والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية

لا يوجد في المنطقة مقر لأي مؤسسة حكومية أو جمعية أهلية. يتوجه بعض الأهالي إلى المؤسسات والجمعيات الواقعة في "حي السلم" (أي خارج المنطقة)، والأحزاب السياسية خاصةً: "حزب الله"، وحركة "أمل" للحصول على أي خدمة عبر الجمعيات التابعة لهما، ويقدمان المساعدات التربوية والصحية، إضافةً إلى رعاية أسرى الشهداء وجرحى الحرب، كما يؤديان الدور الوسيط بين المجتمع المحلي والجهات الحكومية لتلبية الحاجات المحلية، و"يتواسطان" مع المعامل الواقعة في محيط

"حي السلم" لتأمين العمل للمقيمين. بالتالي، يمكن الاستنتاج بأن الأحزاب تؤدي بشكل أساسي "الدور البديل" للمؤسسات الرسمية.

ط- وسائل الترفيه والرياضة

لا يوجد في المنطقة أي منتدى ثقافي أو نادٍ شبابي. وتعدّ النشاطات الشبابية والرياضية المشتركة شبه غائبة، بإستثناء بعض الفرق المحلية الشعبية غير الرسمية للعب كرة القدم (تجمعات شباب). يستخدم الأطفال والشباب الأراضي والشوارع غير المأهولة لممارسة ألعاب رياضية ككرة القدم وغيرها من الألعاب.

من ناحية أخرى، تتوافر مراكز للألعاب الاكترونية والانترنت ضمن المنطقة وتستقطب نسبة لا بأس بها من الأهالي وبخاصة الفئة الشبابية.

- خلاصة

تتشابه المدن والمجمعات السكنية الكبرى والضواحي بمشاكلها في أغلب الأحيان، وإن اختلفت أسبابها ونتائجها، وقد أدى النمو السكاني المتزايد لمنطقة الضاحية الجنوبية في العقود الاخيرة، إلى إنتشار ظاهرة البناء العشوائي والبناء على أملاك الغير، سواء من حيث الحجم أو الامتداد المكاني، التي تقدر بحوالي 30% من سكان الضاحية الجنوبية. وهي نسبة مهمة جدًا، وقد عجزت كل السياسات والمبادرات عن إيجاد الحلول لهذا الموضوع الذي يزداد تعقيدًا في ظاهرة تجد لها صدى في مناطق لبنانية أخرى، وإن كانت بكثافة أقل، وقد أدى ذلك إلى مضاعفة المشكلات التي تعاني منها على كافة النواحي سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية أم عمرانية، ومعالجة تلك المشاكل وتسليط الضوء عليها للعمل على تلافيها، وإيجاد الحلول الملائمة لها بقدر ما يسمح به الواقع، لأن إيجاد حلول جذرية لبعض هذه المشاكل يعدّ أمرًا بعيد المنال لوجود المنطقة على رقعة ضيقة نسبيًا من الأرض وللإكتظاظ الشديد والتنقلات الديموغرافية العشوائية التي يتعرض لها والتي تخلق مشاكل مكانية تعيق كل الجهود المبذولة في سبيل التنمية والتطوير.

إن تفاقم المشكلات الناتجة عن البناء غير الشرعي أو العشوائي يحتم إيجاد حلّ دائم لهذه المناطق عبر وضع استراتيجية ملائمة للتخطيط المدني ولاستخدامات الأرض في المنطقة.

لذلك لا بد من وضع استراتيجية طويلة الأمد تأخذ في الحسبان بعض النقاط التالية:

- وضع خطة إنمائية شاملة متكاملة.
- تعديل نظام الخدمات المديني، وتشجيع العودة إلى الأرياف.
- إقامة مشاريع سكنية.
- تخطيط المساحات الصالحة للبناء.
- تنمية وتوفير المشاريع الخدماتية التي تساعد على الاستقرار في المناطق الريفية.
- ضرورة وضع خطة وطنية لتنمية الموارد البشرية على أساس التدريب المهني والتعليم وتحديد الاحتياجات الفعلية من التخصصات المختلفة اللازمة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

***

الهوامش

*** دكتور في قسم الجغرافيا في كلية الآداب والعلوم الإنسانية – الجامعة اللبنانية**

**** مدير عام وزارة الثقافة اللبنانية – ودكتور في قسم الجغرافيا في كلية الآداب والعلوم الإنسانية – الجامعة اللبنانية**

[1]– جلول، فيصل، الضاحية: ربع الوطن، قضية الأحياء المخالفة لشروط التنظيم المدني، حي السلم، جريدة السفير اللبنانية، 8 تموز 1983.

[2]– حي السلم الناشئ ضاحية على طرف الضاحية، جريدة المستقبل اللبنانية، 2000/2/5.

[3]– مركز الخدمات الإنمائية في حي السلم.

[4]– مركز الخدمات الإنمائية في "حي السلم".

[5]– مركز الخدمات الإنمائية في "حي السلم".

[6]– رفاعي، دانيا، البحث الاجتماعي السريع، بيروت وضواحيها، وزارة الشؤون الاجتماعية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005، ص: 34.

[7] – م. ن.، ص: 37.

[8]– Clerc – Huybrechts, Valérie – Les quartiers irréguliers de Beyrouth, IFPO, Beyrouth, 2008, P. 88.

[9] – Ibid, p. 97.

[10]– رفاعي، دانيا، م. س.، ص: 43.

***

المراجع والمصادر

1. بلدية الشويفات
2. بلدية برج البراجنة
3. بيسان زيات، مجلة المدن الالكترونية، الإثنين 2014/10/27
4. جلول، فيصل، الضاحية: ربع الوطن، قضية الأحياء المخالفة لشروط التنظيم المدني، حي السلم – السفير، 8 تموز 1983.
5. حي السلم الناشئ ضاحية على طرف الضاحية، المستقبل 2000/2/5.
6. رفاعي، دانيا – البحث الاجتماعي السريع، بيروت وضواحيها – وزارة الشؤون الاجتماعية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005
7. مركز الخدمات الإنمائية في حي السلم.
8. Clerc–Huybrechts, Valérie – Les quartiers irréguliers de Beyrouth, IFPO, Beyrouth, 2008, P. 88.

***

من أعلام الحركة الفكرية العربية

جاد تابت